العدد 49-2018

دراسات إقتصادية

تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات

إعداد: امحمد موعش

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تنبؤات الحسابات القومية السنوية
باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات

امحمد موعش

صندوق النقد العربي

2018

© صندوق النقد العربي 2018

حقوق الطبع محفوظة

يعد أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات والأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نطر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي الا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي :

الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 97126171552+

فاكس : 97126326454+

البريد الإلكتروني : Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

المحتويات

تمهيد 3

أولاً: النظرة العامة 4

ثانياً. منهجية إعداد تنبؤات للحسابات القومية السنوية 6

1.2. الإطار المحاسبي لنموذج المدخلات والمخرجات 6

2.2. هيكل نموذج المدخلات والمخرجات 13

3.2. أهم المعادلات المدرجة في النموذج 15

4.2. إدراج الفرضيات في النموذج 21

ثالثاً: تنبؤات الحسابات القومية السنوية للمملكة المغربية 22

1.3. إعداد النموذج باستخدام بيانات عام 2016 23

2.3. تحديد الفرضيات واحتساب الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2017 - 2019) 26

3.3. حساب الادخار -الاستثمار الإجمالي 35

4.3. مقارنة تنبؤات النمو الاقتصادي للدراسة مع توقعات بعض المؤسسات الوطنية والدولية 36

5.3. محاكاة آثار بعض التدابير والسياسات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي 37

رابعاً: خلاصة واستنتاجات 38

خامساً: أهم المراجع 47

تمهيد

تعتبر الحسابات القومية السنوية صورة واسعة للإنتاج والإنفاق وأنشطة الدخل المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين (الأسر والشركات والحكومة)، بما في ذلك علاقاتهم مع اقتصادات الدول الأخرى. تقدم الحسابات القومية الإنجازات المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتساعد على تقييم تطور المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

بهدف توفير تقديرات للحسابات القومية السنوية، تقوم بعض الدول كذلك بإعداد تنبؤات اقتصادية في انتظار توفر البيانات حول انجازات الأنشطة الاقتصادية وأيضاً لاستشراف آفاق النمو وأثاره المحتملة على باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالتالي اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة.

إن للحسابات القومية وتغيرها فائدة مهمة لدى صانعي السياسات الاقتصادية، خاصة وأنها تشتمل على مصدر للمعلومات للتحليل الاقتصادي المتمثلة في جداول العرض والاستخدام (مصفوفة المدخلات والمخرجات) التي تُبين كيف تتفاعل فروع الأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض في عملية الإنتاج وفي جداول الحسابات الاقتصادية المندمجة التي تبرز حسابات المتعاملين الاقتصاديين ومدى مساهمتهم في النمو الاقتصادي وخلق الثروات.

تهدف الدراسة إلى تقديم منهجية لإعداد تقديرات الحسابات القومية السنوية، فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي ومكوناته حسب بنود الانفاق والانتاج والدخل لعام 2017 والتنبؤات لعام 2018، بناء على مجموعة من الفرضيات حول تطور المتغيرات التي تميز الاقتصاد الوطني والتطورات الاقتصادية الدولية التي تؤثر عليه.

جدير بالذكر أن التنبؤات الاقتصادية، أيًا كان أفقها، تلعب دورًا هامًا في جميع الاقتصادات، لأنها تُلقي الضوء على مسار تطور المتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي وتُساعد على تحديد أوجه القصور في السياسات الاقتصادية المتبعة واقتراح حلول مناسبة لدعم النمو واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي، إضافة إلى أنها تمكن من توضيح الرؤية للمتعاملين الاقتصاديين لوضع برامج وخطط مستقبلية وفقاً للتطور الاقتصادي المتوقع. كما تساعد التنبؤات الاقتصادية كذلك

على توفير البيانات للبرمجة المالية والنقدية بالنسبة للدول التي لديها برامج تمويلية وتنموية مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية.

من جانب آخر، ترتكز التنبؤات الاقتصادية، بصفة عامة، على جودة وموثوقية البيانات الإحصائية التي تستخدم في تصميم النماذج الاقتصادية، إلا أن بعض الدول العربية لديها نقص في توفر البيانات الكافية لذلك، مما يزيد من أهمية تصميم نماذج اقتصادية بسيطة لا تحتاج إلى كثير من البيانات والسلاسل الزمنية لإعداد التنبؤات الاقتصادية. في هذا السياق، تتطرق الدراسة إلى استخدام أحد أنواع هذه النماذج لإعداد تنبؤات للحسابات القومية باستخدام مصفوفات المدخلات والمخرجات، حيث يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة وتوزيعه حسب بنود الإنفاق والدخل والانتاج.

أولاً: النظرة العامة

يُقدم الجزء الأول من هذه الدراسة الإطار النظري لمنهجية إعداد تنبؤات للحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، الذي يُمكن من فهم الترابط بين القطاعات الاقتصادية وتقدير آثار التغير في نشاط قطاع اقتصادي على باقي القطاعات. يتناول الجزء الثاني حالة تطبيقية تقدم منهجية إعداد تنبؤات الحسابات القومية السنوية للمملكة المغربية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، حيث يتم إعداد تقديرات التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي بناءً على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بطبيعة الاقتصاد قيد الدراسة.

بخصوص تصميم نموذج المدخلات والمخرجات للحسابات القومية، تتكون البيانات الأولية للنموذج من جداول العرض والاستخدام (Input-output Matrix) التي تقوم الأجهزة الإحصائية بإصدارها كل عام. يتم إعداد هيكل النموذج باستخدام مصفوفات الحسابات القومية لسنة الأساس مع ترتيب جدول الانتاج (حسب الفروع والمواد)، وجدول الاستخدامات (حسب الطلب الداخلي والطلب الخارجي) لضمان توازن حسابات الانتاج والفروع باعتماد مبدأين اثنين للحسابات القومية هما: توزيع الانتاج الفعلي[1] على بنود الطلب (الطلب

[1] الانتاج الفعلي هو قيمة الانتاج دون احتساب الضرائب، كما ينص على ذلك في نظام الحسابات القومية، حيث يمكن من إعداد مقارنات في مستويات الانتاج بين الدول.

الوسيط والطلب النهائي) حسب المنتجات (التوزيع الأفقي في النموذج)، وتوزيع الانتاج كذلك بين الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (التوزيع العمودي في النموذج).

تبدأ مرحلة التنبؤات في العام الموالي لسنة الأساس، حيث يُضاف جدول الفرضيات على هيكل النموذج مع إدراج المعادلات في جداول العرض والاستخدام لإعداد التنبؤات حسب تغير الفرضيات المعتمدة. ترتكز هذه المنهجية على أسس نظرية للاقتصاد، حيث أن هذا النوع من التنبؤات على المدى القصير (عام أو عامين) تفترض نوعاً من الاستقرار في هياكل الانتاج، وبالتالي يتحدد مستوى الانتاج انطلاقاً من تطور الطلب الإجمالي بالنسبة للمواد التي ترتكز على الطلب، في حين يتم إعداد التنبؤات بالنسبة للمواد التي ترتكز على العرض، وكذلك الخدمات الحكومية باستخدام المتغيرات الخارجية المحددة لتطورها.

فيما يتعلق بتوصيف الطلب الوسيط تُعتمد فرضية تناسب الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة) مع الانتاج في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي، باستثناء الاستهلاك الوسيط في القطاع الحكومي الذي يتحدد من خلال مستوى النفقات الحكومية غير الأجور والرواتب في الموازنة. كما أن الاستهلاك الوسيط المتأتي من الواردات من السلع والخدمات يتناسب مع الانتاج في كل فروع الأنشطة الاقتصادية. من جهتها، تتناسب الرسوم الجمركية مع الواردات في كل فرع، كما تتناسب الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الأخرى والهوامش التجارية وهوامش النقل مع الطلب الوسيط باستخدام حصص العام الماضي بالأسعار الجارية. بناء على ما تقدم، تحتسب القيمة المضافة لكل فرع من النشاط الاقتصادي بطرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج، كما تتوزع القيمة المضافة على الأجور والضرائب والأرباح.

بخصوص الطلب النهائي، يعتبر استهلاك الأسر المقيمة متغيراً داخلياً في النموذج، حيث يرتبط بدخل الأسر من خلال استخدام المرونة أو معادلة الانحدار الخطي، سواء كان الاستهلاك من السلع والخدمات المنتجة محلياً أو متأتي من الواردات. أما الاستهلاك الحكومي والاستثمار وتغير المخزونات والصادرات (السلع والخدمات) فإنها تعتبر متغيرات خارجية في النموذج تتحدد حسب الفرضيات المعتمدة. من جانب آخر، تُدرج الأسعار في النموذج، حيث يحتوي جدول الفرضيات على تطور أسعار المواد سواء منها المنتجة محلياً أو

المستوردة، إضافة إلى أسعار أهم المواد المصدرة، مما يُمكن من إعداد تقديرات للحسابات القومية بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية، بمنهجية تُوافق معايير نظام الحسابات القومية لعام 2008. يقتضي وضع الفرضيات للمتغيرات الخارجية في النموذج ما يلي:

- تحديث قواعد البيانات الاقتصادية للمتغيرات المدرجة في النموذج كل عام، على مستوى الانتاج والطلب الاجمالي والأسعار.
- وضع معادلات لتوصيف سلوك وتطور الفرضيات خلال الفترة الزمنية السابقة تمكن من التنبؤ بمستواها في العام الحالي والعام المقبل.
- دراسة التطورات الاقتصادية الدولية وتحديد قنوات التأثير على الاقتصاد الوطني، خاصة تطور التجارة الدولية وأسعار المواد الأولية وتدفقات رؤوس الأموال.
- دراسة الوضعية الراهنة للأنشطة الاقتصادية ومستجدات السياسة الاقتصادية والتدابير التي يمكن أن تؤثر سلباً أو ايجاباً على الانتاج وكيفية إدراجها في الفرضيات.

بعد إدراج جميع الفرضيات، يقوم النموذج باحتساب تنبؤات لتوازن العرض والاستخدام للحسابات القومية، وتقديرات للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته حسب ثلاثة طُرق: الإنتاج، والإنفاق، والدخل. من مزايا هذه المنهجية أنها تقدم تنبؤات للنمو الاقتصادي وإطاراً لإعداد محاكاة بعض التدابير والسياسات الاقتصادية بتغيير فرضيات النموذج، منها مثلاً أثر تطور أسعار النفط وسياسة دعم الأسعار والسياسة الضريبية وغيرها من تدابير السياسات الاقتصادية.

ثانياً. منهجية إعداد تنبؤات للحسابات القومية السنوية

1.2. الإطار المحاسبي لنموذج المدخلات والمخرجات

يهدف نموذج المدخلات والمخرجات إلى إبراز العلاقة التشابكية بين الأنشطة الاقتصادية، خاصة التأثير المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني. فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى

لكي ينتج، إلى جانب توجيه إنتاجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى وأيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين والمستثمرين محلياً ودوليّا.

باستخدام هذا النوع من النماذج الاقتصادية، يُمكن تحديد تقديرات وتنبؤات الإنتاج والقيمة المضافة لكل الانشطة الاقتصادية للعام الجاري والعام المقبل على التوالي، ارتكازاً على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية المحلية والدولية. يتكون الإطار المحاسبي للنموذج من بيانات مصفوفة العرض والاستخدام للحسابات القومية، التي تتكون من جداول الانتاج والطلب الوسيط والطلب النهائي، حيث يتم توصيف العلاقة بين المتغيرات[2] النموذج في المعادلة التالية:

$$P + M + (T\text{-}Sub) = CI + CM + G + GFCF + VS + X$$

حيث أن:

P	: الانتاج من السلع والخدمات
M	: الواردات من السلع والخدمات
T-Sub	: الضرائب غير المباشرة الصافية من الدعم
CI	: الاستهلاك الوسيط
CM	: استهلاك الأسر المقيمة
G	: الاستهلاك الحكومي
GFCF	: التكوين الرأسمالي الثابت
VS	: تغير المخزونات
X	: الصادرات من السلع والخدمات

توفر مصفوفة العرض والاستخدام البيانات اللازمة لتوزيع الانتاج حسب المواد والقطاعات المعتمدة في الأنشطة الاقتصادية، في سنة الأساس للنموذج، وكذلك حسب بنود الانفاق (الطلب الوسيط والطلب النهائي). يتم كذلك حساب القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي بناء على بيانات الانتاج والاستهلاك الوسيط في كل قطاع.

2 يتم احتساب المتغيرات حسب تعريف نظام الحسابات القومية لعام 2008.

إطار رقم (1): مكونات سنة الأساس[3] في النموذج
(باعتماد مبدأ توزيع الإنتاج والواردات على الطلب، واحتساب القيمة المضافة)

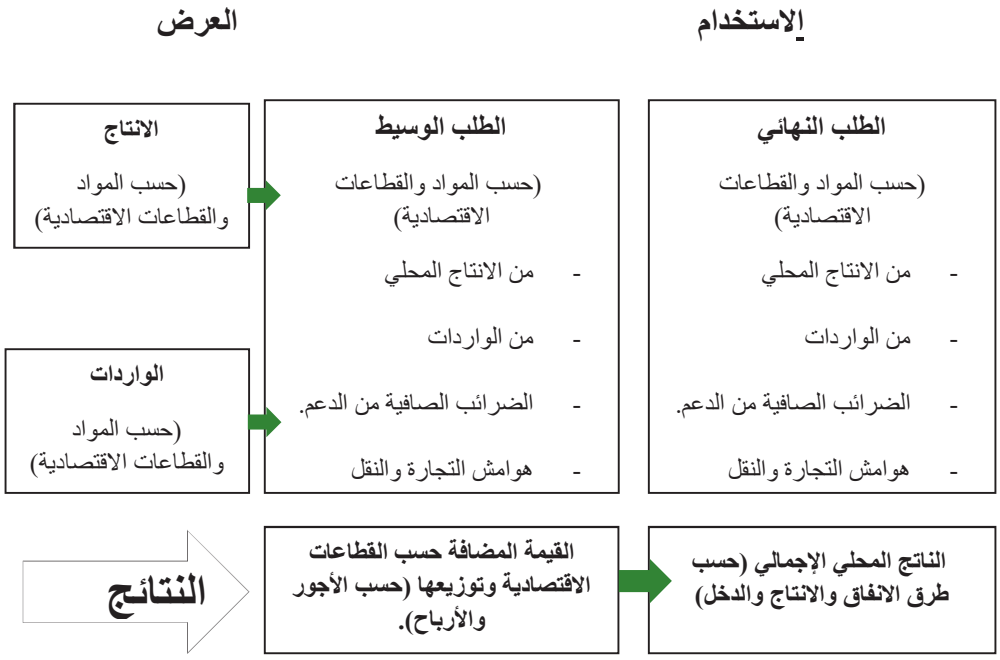

يعتمد مبدأ توازن الانتاج الفعلي (بالأسعار الأساسية) مع بنود الاستخدام من جهة، ومن جهة أخرى، تحتسب القيمة المضافة من خلال طرح الاستهلاك الوسيط (بأسعار المستهلكين) من الانتاج في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يُحتسب الناتج المحلي الإجمالي بثلاثة طرق:

- طريقة الانتاج: إجمالي القيمة المضافة (+) الضرائب الصافية من الإعانات

[3] تعتبر السنة الأولى في نموذج المدخلات والمخرجات كأساس لإعداد التنبؤات، حيث يجب أن تتوفر جداول العرض والاستخدام بالأسعار الجارية لاستعمالها في تصميم النموذج.

- طريقة الإنفاق: إجمالي صادرات السلع والخدمات (+) الاستهلاك الحكومي (+) استهلاك الاسر (+) التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (+) تغير المخزونات (–) إجمالي واردات السلع والخدمات.

- طريقة الدخل: إجمالي الرواتب والأجور (+) أرباح الشركات (+) إجمالي الضرائب الصافية من الدعم.

فيما يتعلق بمصادر البيانات، توفر الأجهزة الإحصائية جداول العرض والاستخدام للحسابات القومية، إضافة إلى بيانات تفصيلية حول الواردات والضرائب وهوامش التجارة والنقل، مما يساعد على احتساب الطلب الوسيط والطلب النهائي الذي يغطيه الانتاج المحلي.

إطار رقم (2): المبدأ العام لفكرة العرض والاستخدام وطرق التسعير المعتمدة في النموذج

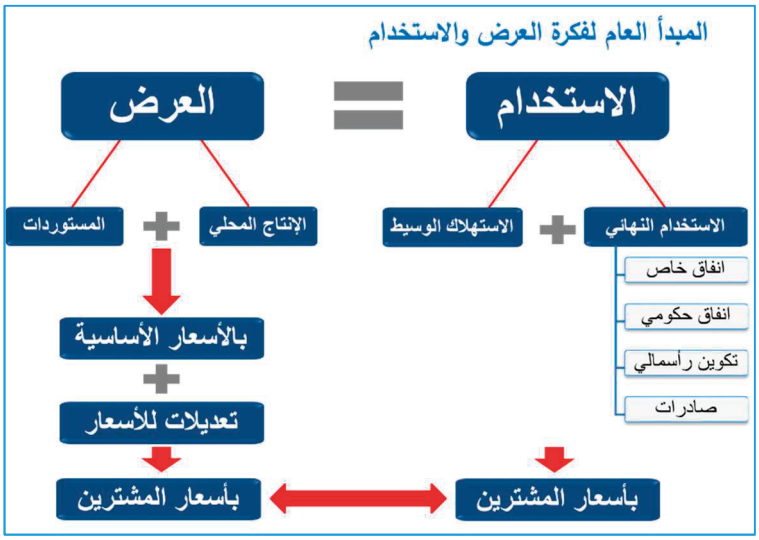

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الأمم المتحدة (ESCWA)، 2017.

تعتبر جداول العرض والاستخدام جزءاً من نظام الحسابات القومية. نشير إلى أن أحدث نظام هو نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008، حيث أن

طرق التقييم والتسعير التي يتبناها هذا النظام هي الطرق التي تطبق في النموذج لضمان اتساق ما تتضمنه الجداول من بيانات وعدم تضارب المفاهيم والتحليل.

لفهم آلية التسعير، تستعرض مكونات السعر الذي يدفعه مشتري سلعة أو خدمة معينة، هي:

- ✓ السعر الأساسي (Basic Price) للسلعة أو الخدمة المنتجة.
- ✓ الضرائب على المنتج ناقص الدعم.
- ✓ الهوامش التجارية والنقل المرتبطة بنقل السلع من المنتج إلى المشتري.

لتصميم نموذج المدخلات والمخرجات، تم استغلال بيانات إضافية حول هيكلة الواردات والضرائب والهوامش التجارية والنقل لغرض تحديد توزيعات الطلب الوسيط والطلب النهائي حسب نوعه، (إنتاج محلي أو واردات). نشير إلى أن البيانات الإضافية يوفرها جهاز الإحصاء عند إعداد سنة أساس جديدة للحسابات القومية.

- **الإنتاج**

يتكون جدول الانتاج في النموذج من المواد والقطاعات الإنتاجية الموجودة في التصنيف[4] الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمدة في الحسابات القومية في كل بلد. يتم بعد ذلك تجميع القطاعات والمواد حسب مجموعات متجانسة لغرض إعداد المعادلات والفرضيات للتنبؤات في النموذج.

- **الاستخدام**

يتكون جدول الاستخدام في النموذج من بيانات الطلب الوسيط والطلب النهائي، إضافة إلى الواردات من السلع والخدمات والضرائب وهوامش التجارة وهوامش النقل، كل حسب التصنيف للأنشطة الاقتصادية المعتمدة في النموذج.

[4] تعتمد الدول العربية تصنيفات المواد والأنشطة الاقتصادية بناءً على معايير دولية وتستخدم في إعداد المسوحات الاقتصادية والحسابات القومية .

- **الطلب الوسيط في الحسابات القومية**

يتكون جدول الطلب الوسيط من بيانات حول المدخلات من سلع وخدمات، سواء كانت من الإنتاج المحلي أو من الواردات، إضافة إلى الضرائب الصافية وهوامش التجارة وهوامش النقل. يقدم جدول الطلب الوسيط كذلك، بيانات عن القيمة المضافة لفروع الاقتصاد وتوزيعها حسب الأجور والضرائب الصافية من الاعانات وفائض التشغيل. يتم حساب جملة الاستهلاك الوسيط حسب المعادلة التالية:

$$CI(j) = CI(local)_j + CI(import)_j + CD_j + VAT_j + (OT\text{-}SUB)_j + MC_j + Mt_j$$

CI_j : الاستهلاك الوسيط للقطاع الاقتصادي (j) في النموذج.
CD_j : الضرائب الجمركية.
VAT_j : الضريبة على القيمة المضافة (غير المستردة).
$(OT\text{-}SUB)_j$: صافي الضرائب الأخرى من الدعم.
MC_j : الهوامش التجارية.
Mt_j : تكلفة النقل

كما تحتسب القيمة المضافة لكل قطاع بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج كالتالي: $\mathbf{VAj = X_j - CI_j}$

من مزايا جدول الطلب الوسيط أنه يُمكن من الربط بين الإنتاج والقيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي بالتالي يساعد على إعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه حسب بنود الإنفاق والإنتاج والدخل. كما يوضح طبيعة المدخلات من إنتاج محلي وواردات وحجم الضرائب في تكلفة الانتاج، إضافة إلى حجم الأجور والأرباح في كل القطاعات الاقتصادية. تُمكن هذه المنهجية من إعداد تنبؤات حسب طبيعة المتغيرات التي يوضع لها توصيف خاص للتنبؤ.

- **الطلب النهائي في الحسابات القومية**

يتكون جدول الطلب النهائي من بيانات حول بنود الإنفاق وهي: الاستهلاك الحكومي واستهلاك الأسر المقيمة والتكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون والصادرات الصافية من إيرادات السلع والخدمات.

يتم تصميم هيكل نموذج المدخلات والمخرجات الذي يقدم توزيع الانتاج حسب بنود الإنفاق الوسيط والنهائي ويبين حجم القيمة المضافة المسجلة في كل القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (1): طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي في النموذج

<table>
<tr><th colspan="3">الناتج المحلي الإجمالي</th></tr>
<tr><th>طريقة الإنتاج</th><th>طريقة الإنفاق</th><th>طريقة الدخل</th></tr>
<tr><td>القيمة المضافة</td><td>استهلاك الأسر</td><td>الأجور</td></tr>
<tr><td>الضريبة على القيمة المضافة</td><td>الاستهلاك الحكومي</td><td>أرباح الشركات</td></tr>
<tr><td rowspan="4">ضرائب أخرى صافية من الدعم</td><td>التكوين الرأسمالي الثابت</td><td rowspan="4">دخل الحكومة</td></tr>
<tr><td>التغير في المخزون</td></tr>
<tr><td>الصادرات</td></tr>
<tr><td>(-) الواردات</td></tr>
</table>

المصدر: نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 2008.

2.2. هيكل نموذج المدخلات والمخرجات

يتكون هيكل النموذج من الإطار الحسابي المصمم من أحدث جدول للعرض والاستخدام المتوفر لدى دائرة الحسابات القومية في جهاز الإحصاء بالنسبة للسنة (t)، في حين أن هيكل النموذج في سنة التنبؤ (t+1) يتكون من جدول الفرضيات حول تطور المتغيرات الخارجية في النموذج والأسعار، وجدول النتائج الذي يُبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته حسب طريقة الانتاج والإنفاق والدخل، سواءً بالأسعار الثابتة أو بالأسعار الجارية.

تعتبر بيانات السنة الأولى في النموذج مُنطلقاً لإعداد التنبؤات للحسابات القومية للعام الذي يليه، بناءً على الفرضيات المعتمدة في جدول الفرضيات وارتكازاً على المعادلات التي تصف سلوك المتغيرات على المدى القصير. في هذا الإطار، تُعتمد النظرية الكينزية[5] في وضع معادلات لتطور الانتاج من سنة إلى أخرى، حيث يفترض أن إنتاج السلع والخدمات يتحدد بمستوى الطلب الكلي على هذه المواد، الذي يتكون من الطلب الوسيط والطلب النهائي، باستثناء فروع الزراعة والإدارة العامة اللذان يتم توصيف مستوى الإنتاج فيهما بشكل آخر[6]. من جهة أخرى، يتم توصيف الطلب الوسيط والطلب النهائي كل بطريقته.

يتم إعداد تنبؤات لجدول العرض والاستخدام بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، حيث تعتمد منهجية "الناتج الإجمالي المحلي المتسلسل" (chained volume GDP")في النموذج، الذي يعتمد أسعار العام الماضي في إحتساب المتغيرات بالأسعار الثابتة وليس أسعار سنة أساس ثابتة.

[5] النظرية الكينزية: من بين مبادئها هو أن الطلب الكلي يحدد مستوى الانتاج على المدى القصير.
[6] أنظر توصيف المعادلات في الجدول رقم 2، الصفحة رقم 19.

إطار رقم (3):هيكل النموذج

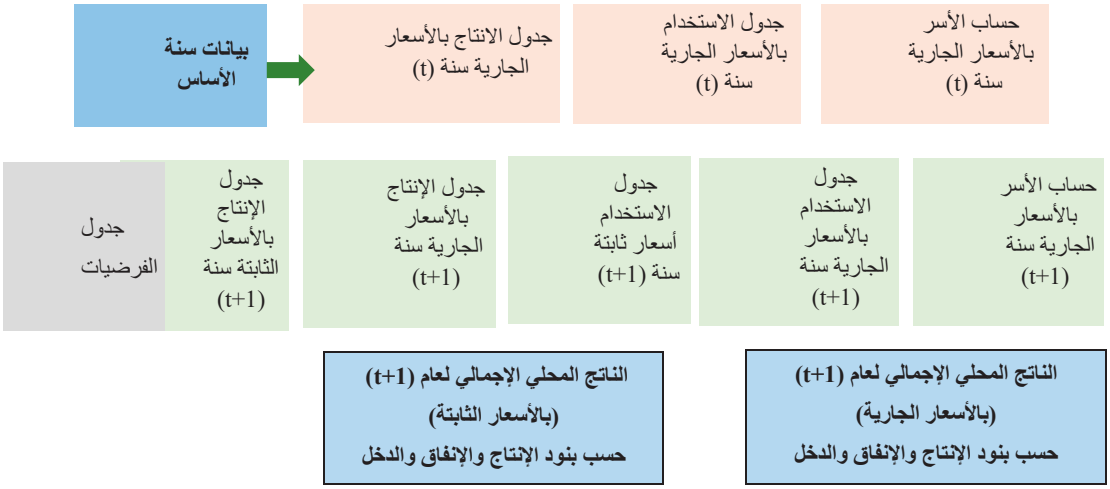

- **معادلات توازن العرض والاستخدام في النموذج[7]**

توزيع الانتاج حسب الطلب الوسيط والطلب النهائي للمنتج (i) :

$$Y(i) = \sum_{j} Y(ij) = \sum_{j} CI(ij) + \sum_{j} FD(i)$$

$$i, j = 1,2\ldots.15$$

[7] تعتمد منهجية توازن العرض والاستخدام المطبقة في الحسابات القومية.

- **معادلات حسابات القطاعات الاقتصادية**

القيمة المضافة للفروع $VA(j) = Y(j) - CI(j)$

القيمة المضافة الإجمالية $VA = \sum VA(j)$

توزيع القيمة المضافة $VA(j) = W(j) + OT(j) + R(j)$

حيث أن: (W) تمثل الرواتب و(OT) صافي الضرائب على الإنتاج و(R) فائض التشغيل.

3.2. أهم المعادلات المدرجة في النموذج

تبدأ مرحلة التنبؤات بإدراج نفس الإطار المحاسبي في سنة التنبؤات، لإعادة حساب جداول العرض والاستخدام باعتماد مجموعة من المعادلات التي تبين تطورات الانتاج والطلب الوسيط والطلب النهائي من سنة إلى أخرى، باستعمال الفرضيات المحتسبة للمتغيرات الخارجية في النموذج.

ترتكز هذه المنهجية على أسس نظرية للإقتصاد، حيث أن التنبؤات على المدى القصير (عام أو عامين) تفترض نوع من الاستقرار في هياكل الانتاج، وبالتالي يتم تقدير مستوى الانتاج انطلاقاً من تطور الطلب الإجمالي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي ترتكز على الطلب. في حين تعتمد فرضيات على القطاعات التي ترتكز على العرض، كما هو الحال بالنسبة لقطاع النفط حين يُحدد سقف الإنتاج، أو النشاط الزراعي الذي يتحدد إنتاجه حسب ملائمة الظروف المناخية للمنتجات الزراعية، وقطاع الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة، حيث تتحدد متغيراتها في الموازنة العامة للحكومة.

بعد وضع كل المعادلات لمتغيرات العرض والاستخدام في الجداول، يتم اختبار النموذج بإعداد إسقاطات لبيانات الحسابات القومية من سنة الأساس للعام الموالي، باعتماد فرضيات أحادية (ثبات المتغيرات).

1.3.2. معادلات الانتاج في جدول العرض

- تبعاً للطريقة المتبعة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي ترتكز على الطلب، فإن الإنتاج بالأسعار الثابتة x_{ij} للعام (t+1) يتبع مستوى الطلب الكلي DG(t+1):

$$x_{ij}\ (t+1) = \alpha_{ij} * DG_i(t+1)$$

حيث أن:

- x_{ij} : الإنتاج بالأسعار الثابتة للفرع (j) في المنتج (i) .
- α_{ij}: تأثير الطلب على الإنتاج (مباشر وغير مباشر).
- DG_i : يمثل إجمالي الطلب على المنتج (i) بالأسعار الثابتة.

- يُقدر الإنتاج بالأسعار الجارية لعام (t +1) كالتالي: $y_{ij} = \beta_{ij} * DG_i$ (t+1).

- y_{ij} : الإنتاج بالأسعار الجارية للفرع (j) في المنتج(i) .
- β_{ij}: حصة إنتاج القطاع (j) من المنتج (i).
- DG_i : يمثل إجمالي الطلب على المنتج (i) بالأسعار الجارية.

- فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي ترتكز على العرض، تعتمد فرضيات لنمو الإنتاج بالأسعار الثابتة، في حين يقدر الإنتاج بالأسعار الجارية باعتماد أسعار المنتجات.
- بالنسبة لنمو إنتاج الإدارة العامة، يتم تحديده من خلال نمو الاستهلاك الوسيط، الذي يتبع تطور الإنفاق العام في السلع والخدمات (دون احتساب الرواتب)، ونمو القيمة المضافة (التي تتبع تطور الرواتب في الموازنة العامة للحكومة).

2.3.2.المعادلات المدرجة في جدول الاستهلاك الوسيط

- **الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات**

تعتمد فرضية تناسب الاستهلاك الوسيط (بالأسعار الثابتة) مع الانتاج في كل فرع من فروع الاقتصاد المعتمدة في النموذج. يعني ذلك أن أي ارتفاع في الطلب النهائي يُحفز الإنتاج الذي بدوره يرفع من مستوى الاستهلاك الوسيط. يتم تحديد الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية باستخدام أسعار المنتجات. من جهة أخرى، يقدر نمو الاستهلاك الوسيط للإدارة العامة (بالأسعار الثابتة) باستخدام مؤشرات الأسعار حسب المنتجات.

في هذا السياق، $CI_{ij}\ (t+1) = \pi_{ij} * X_j(t+1)$
حيث أن: π_{ij} هي نسبة الاستهلاك الوسيط للفرع (j) من المنتج (i) في إجمالي إنتاج الفرع (j) بالأسعار الجارية للعام (t).
وX_j: الإنتاج بالأسعار الثابتة للقطاع (j) في المنتج (i).
CI(ij): الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة للقطاع (j) من المنتج (i).

- **الواردات من السلع والخدمات**

كما يبين هيكل النموذج (إطار رقم (3)) ، تم إدراج الواردات من السلع والخدمات (M) حسب الفروع والمنتجات في جدول الاستخدام في النموذج بهدف التمييز بين الاستخدام من المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، واستبعاد الضرائب من قيمة الواردات. أما بالنسبة للاستهلاك الوسيط المستورد، فهو يتناسب مع الإنتاج حسب الفروع الاقتصادية بالأسعار الثابتة.

- **الضرائب**

توجد ثلاثة جداول للضرائب في النموذج، تتعلق بالرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وضرائب أخري صافية من الدعم. فالرسوم الجمركية على المنتجات (بالأسعار الثابتة) تتناسب مع الواردات في كل فرع من فروع الاقتصاد. كما أن ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى على المنتجات

تتناسب مع مجموع الاستهلاك الوسيط من المنتجات والخدمات المحلية والمستوردة، ويتم استخدام نسب الضرائب المسجلة في العام الماضي لتقدير تنبؤات قيمة الضرائب للعام الموالي.

- **هوامش التجارة وهوامش النقل**

تتناسب هوامش التجارة وهوامش النقل للاستهلاك الوسيط مع مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي والمستورد في كل قطاع باستخدام نسب العام الماضي. تعتمد نفس المنهجية فيما يتعلق بتقديرات هوامش التجارة وهوامش النقل بالطلب النهائي.

- **القيمة المضافة**

بناء على ما تقدم، يتم تحديد القيمة المضافة (بالأسعار الثابتة والجارية) بالفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط لكل فرع. توزع القيمة المضافة لكل فرع بين الأجور والضرائب على الإنتاج وفائض التشغيل الإجمالي.

- **الأجور والرواتب**

يرتبط نمو الأجور للفروع الاقتصادية (باستثناء الإدارة العامة) بتطور القوى العاملة، الذي يتناسب مع نمو حجم الإنتاج وعكسيًا مع الإنتاجية، باستخدام نسب العام السابق، يتم تقدير الأجور بالأسعار الجارية حسب الفروع بتطبيق نسبة متوسط الأجور في القطاع. بخصوص نمو الأجور في الادارة العامة، فإن البيانات توفرها الموازنة العامة للحكومة. في حالة عدم توفر هذه البيانات، تعتمد فرضية تطبيق نفس السياسات المالية المتبعة خلال العام الجاري.

- **فائض التشغيل الخام**

فائض التشغيل الخام لكل فرع يمثل الفرق بين القيمة المضافة، والأجور والضرائب على الانتاج الصافية من الإعانات.

3.3.2. المعادلات المدرجة في جدول الطلب النهائي

- **الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة**

يعتبر استهلاك الأسر المقيمة (بالأسعار الثابتة) متغيراً داخلياً في النموذج، حيث يرتبط نموه بتطور الدخل المتاح لدى الأسر المقيمة، من خلال اعتماد مرونة الاستهلاك إلى الدخل. لتحديد نمو الاستهلاك بالأسعار الجارية، يتم تطبيق نمو أسعار المستهلكين حسب المنتج. بخصوص الاستهلاك من المنتجات المستوردة، يأخذ أيضاً بالاعتبار تطورات سعر الصرف.

- **الاستهلاك النهائي للإدارة العامة**

يعتبر استهلاك الادارة العامة بالأسعار الجارية متغيراً خارجياً في النموذج ويرتبط نموه بتطور النفقات من السلع والخدمات في الموازنة العامة للحكومة. يحسب الاستهلاك بالأسعار الثابتة باستخدام أسعار المستهلكين حسب المنتج.

- **الاستثمار الإجمالي**

يتكون الإستثمار الإجمالي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون. يعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت متغيراً خارجياً في النموذج ويقدر نموه باعتماد فرضيات حول تطور مكونات الاستثمار الأساسية وهي: الاستثمار الحكومي، المعدات والتجهيزات، البناء، وما إلى ذلك. تحدد أولاً المتغيرات بالأسعار الجارية، في حين تعتمد تطورات الأسعار لاحتساب المتغيرات بالأسعار الثابتة. يتم تقدير التغير في المخزون (بالأسعار الثابتة) من "الزراعة" من الفجوة بين العرض والطلب للزراعة، في حين يقدر التغير في مخزون المنتجات الأخرى باعتماد نسبته في الانتاج للعام المنصرم بالأسعار الجارية.

➢ **الصادرات والواردات من السلع والخدمات**

تعتبر صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) متغيراً خارجياً في النموذج، يقدر نموها من خلال تقديرات تطور التجارة الخارجية خلال العام، بوضع فرضيات لنمو الصادرات لكل منتج. تقدر الصادرات بالأسعار الثابتة، باعتماد تطور الأسعار وسعر الصرف. فيما يتعلق بالواردات، تم إعداد توصيف للواردات من السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك الوسيط، التي تتناسب مع مستوى الانتاج في كل فرع من فروع الاقتصاد. الواردات الموجهة إلى الطلب النهائي، ينطبق عليها التوصيف المعتمد في كل من الاستهلاك والاستثمار، علماً أن أسعار الواردات تعتبر متغيرات خارجية، تتوفر في التطورات الاقتصادية الدولية التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية[8].

4.3.2. منهجية إدراج الأسعار في نموذج العرض والاستخدام

هناك أربع أنواع للأسعار في نموذج العرض والاستخدام وهي: الأسعار المثبتة من قبل الدولة وأسعار الواردات وأسعار الصادرات التي تعتبر متغيرات خارجية. بالنسبة للأسعار الأخرى، تعتمد على النظرية القائمة على سلوك المنتجين (Mark up approach). ووفقا لهذه الطريقة، تُعتمد فرضية ثبات نسبة الأرباح إلى الإنتاج، وبذلك يتحدد نمو الأسعار بنمو تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في تكلفة الإنتاج، يتم عكسها في أسعار المنتجات. بعبارة أخرى، فإن المنتجين يحافظون على هامش ربح ثابت. وتقدر تكلفة الإنتاج في كل فرع بمجموع الاستهلاك الوسيط والرواتب والأجور وصافي ضرائب أخرى على الإنتاج.

لدينا : $$C_j = CI_j + w_j + (Ot - sub)_j$$

حيث أنّ:
C_j : تكلفة الإنتاج للفرع (j)
w_j: تمثل الرواتب في القطاع (J)
CI(j): الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية
(Ot-sub): صافي الضرائب على الإنتاج.

[8] خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وأيضاً فرضية تثبيت نسبة تكلفة الإنتاج (بالأسعار الجارية)، يعني ذلك أن:

$$C_j / X_j (t) = C_j / (p_j * X°_j(t+1))$$

حيث أن X_j: إنتاج الفرع (j) بالأسعار الجارية و $X°_j$ إنتاج الفرع (j) بالأسعار الثابتة، وp_j أسعار المنتج(j)

ويتحدد مستوى الأسعار كالتالي: $p_j = X_j / C_j (t) * C_j / X°_j(t+1)$

4.2. إدراج الفرضيات في النموذج

تستند التنبؤات الاقتصادية من خلال "نموذج العرض والاستخدام" إلى مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، التي تؤثر على نشاط القطاعات الاقتصادية وبالتالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. من أهم الفرضيات المرتبطة بالتطورات الاقتصادية الدولية، هناك أسعار المواد الأولية (أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية وأسعار المواد المعدنية)، إضافة إلى نمو التجارة الدولية وتطورات أسعار الصرف.

بخصوص الفرضيات المعتمدة في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، هناك متغيرات الموازنة العامة للحكومة، منها نفقات الاستثمار الحكومي ونفقات الأجور ونفقات السلع والخدمات ونفقات الدعم الذي توفره الحكومة للتحكم في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (الطاقة والمواد الغذائية). كما أن إنتاج بعض القطاعات الاقتصادية (إنتاج الزراعة مثلاً) يُمكن إدراجه في جدول الفرضيات لاعتباره متغيرًا خارجياً في النموذج. كما تدرج في الفرضيات أهم الإجراءات والتدابير والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على أحد متغيرات النموذج. من جانب آخر، تعتبر أسعار الواردات وبعض أسعار الصادرات وأسعار الصرف من الفرضيات المعتمدة.

إن إعداد الفرضيات لتنبؤات الحسابات القومية السنوية ترتكز على بيانات إحصائية حول المتغيرات الخارجية في النموذج، وهي عبارة عن سلاسل زمنية تمكن من توصيف سلوك هذه المتغيرات. فيما يتعلق بالتنبؤات الاستشرافية للحسابات القومية، التي تُعدُ قبل الموازنة العامة للحكومة، فإنه يفترض نهج نفس سياسة مالية الحكومة المتبعة خلال العام الجاري، بخصوص

نفقات الاستثمار والأجور ونفقات السلع والخدمات ونفقات الدعم التي تقدمها الدولة إلى بعض القطاعات الاقتصادية وبعض المنتجات. بعد الموافقة على بنود الموازنة العامة من قبل البرلمان، يمكن تحديث فرضيات المالية العامة في النموذج باعتماد بيانات الموازنة والقيام بمراجعة لتنبؤات الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد وضع كل المعادلات حول متغيرات العرض والاستخدام في النموذج، تتم التنبؤات تدريجياً بإدخال الفرضيات بصفة متتالية لتتبع توازن العرض والطلب الإجماليين حسب المنتجات، إضافة إلى تقديرات لحسابات الفروع الاقتصادية التي تبرز القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي حسب طرق الانفاق والإنتاج والدخل.

ثالثاً: تنبؤات الحسابات القومية السنوية للمملكة المغربية

تُقدم هذه الدراسة تنبؤات للحسابات القومية السنوية لعام 2018 وتقديراتها لعام 2017 للاقتصاد المغربي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات الذي تم تقديم خصائصه. ترتكز منهجية هذه التنبؤات على أربعة محاور هي:

- إعداد النموذج باستخدام جدول العرض والاستخدام لعام 2016.
- تحديد الفرضيات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية الدولية، والمرتبطة بتطور الأنشطة الاقتصادية.
- احتساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية لعامي 2017 و2018.
- محاكاة أثر بعض التدابير والسياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

1.3. إعداد النموذج باستخدام بيانات عام 2016

تم تصميم نموذج المدخلات والمخرجات للاقتصاد المغربي باعتماد جداول لمصفوفة العرض والاستخدام لعام 2016، التي تقدم الإنتاج حسب الفروع والمنتجات، والاستهلاك الوسيط والطلب النهائي والواردات والضرائب[9]. في هذا الإطار، يعتبر عام 2016 سنة أساس للتنبؤات، حيث يُمكّن النموذج من احتساب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة (أي بأسعار السنة الماضية)[10]، وتوزيعه حسب طرق الانفاق والإنتاج والدخل لعامي 2017 و2018. تم كذلك استخدام جداول مفصلة حول توزيع الواردات والضرائب وهوامش التجارة وهوامش النقل حسب الفروع والمنتجات، بهدف احتساب الاستهلاك الوسيط والطلب النهائي من أصل محلي ومن الواردات. فيما يتعلق بالبرمجيات المستخدمة لتصميم نموذج المدخلات والمخرجات، تم استعمال برمجية (**Lotus Smart Suite**)[11]. كما يمكن تصميم هذا النموذج باستخدام برمجية (EXCEL). يتكون نموذج المدخلات والمخرجات من توازن العرض والاستخدام لسنة الأساس 2016 وللعامين اللاحقين 2017 و2018، بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية وترتبط المتغيرات حسب المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة:

[9] إعداد النموذج باستعمال جداول العرض والاستخدام لعام 2016، التي أعدتها دائرة الحسابات القومية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط.

[10]. تحتسب المتغيرات بالأسعار الثابتة باعتماد أسعار السنة الماضية وليس أسعار سنة أساس ثابتة. تعتبر هذه المنهجية من مستجدات نظام الحسابات القومية لعام 1993 وهي معتمدة في النظام الجديد لعام 2008.

[11] يمكن الحصول على برمجية (lotus smart suite) من شركة IBM.

إطار رقم (4): مكونات نموذج المدخلات والمخرجات للحسابات القومية للمغرب

تم إدراج كل بيانات الجداول السابقة لمصفوفة العرض والاستخدام لعام 2016 في النموذج، وذلك لإعداد سنة الأساس 2016 بغرض إعداد التنبؤات للأعوام 2017 و2018، فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي ومكوناته.

- **جدول رقم (2): توصيف تنبؤات أهم المتغيرات المتعلقة بالإنتاج والطلب الوسيط والطلب النهائي في النموذج:**

أهم المتغيرات	توصيف التنبؤ
الإنتاج الزراعي	يقدر الإنتاج (بالأسعار الثابتة) لعامي 2017 و2018 في الفرضيات وتستعمل أسعار المنتجات لتقدير نمو الإنتاج بالأسعار الجارية.
إنتاج المواد غير الزراعية	تعتبر متغيرات داخلية في النموذج. يقدر الإنتاج (بالأسعار الثابتة) باعتماد نسبة ثابتة من الطلب الإجمالي للمنتج.
إنتاج الإدارة العامة	يقدر الإنتاج بالجمع بين الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بناءً على بيانات الموازنة العامة.
استهلاك الأسر المقيمة	يعتبر استهلاك الأسر متغير داخلي في النموذج ويقدر باستعمال مرونة الاستهلاك بالدخل حسب المنتج.
الواردات	هناك ثلاث أنواع من الواردات: الاستهلاك الوسيط الذي يقدر بنسبة ثابتة من الإنتاج العام السابق، واستهلاك الأسر من الواردات الذي يرتبط بدخل الأسر، والواردات من التجهيزات المرتبطة بحجم الاستثمار.
أسعار المنتجات	هناك أسعار تحدد في الفرضيات (أسعار واردات النفط، والمواد الغذائية) . أسعار الإنتاج ترتبط بتطور تكلفة الإنتاج.
الاستثمار	يقدر الاستثمار حسب المنتجات في الفرضيات، ويتوزع حسب استثمار حكومي واستثمار في المنشآت والبناء والآلات والمعدات.
ضريبة الجمارك	استعمال حصتها في الواردات للعام السابق حسب المنتجات
ضريبة القيمة المضافة	استعمال حصتها في مجموع الاستهلاك والواردات حسب المنتج للعام السابق
صافي الضرائب الأخرى	استعمال حصتها في الاستهلاك للعام السابق حسب المنتج
هوامش التجارة وهوامش النقل	تحدد باستعمال حصتها في مجموع الاستهلاك حسب المنتج

- **المرحلة التجريبية للنموذج**

بعد وضع كل المعادلات في جداول العرض والطلب في النموذج لعامي 2017 و2018 بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، تم القيام بمحاكاة للتنبؤات، باعتماد فرضيات أولية[12] تُمكن من إعادة احتساب متغيرات جداول العرض والاستخدام لسنة الأساس 2016. تعتبر هذه المرحلة تجريبية لاشتغال النموذج والتأكد من الوصول إلى التوازن بين العرض الكلي والاستخدام للاقتصاد بعد إدراج الفرضيات.

2.3. تحديد الفرضيات واحتساب الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2017 - 2019)

1.2.3. الفرضيات المرتبطة بالتطورات الاقتصادية الدولية

تُبين الآفاق الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في إبريل 2018، أن النمو الاقتصادي العالمي سيعرف تحسناً في وتيرته لينتقل من 3.2% سنة 2016 إلى 3.8% عام2017 و3.9% في عامي 2018 و2019. يعود ذلك إلى تحسن اقتصاديات الدول المتقدمة، خاصة منطقة اليورو التي تعتبر الشريك الأساسي للمغرب، وإلى استعادة أنشطة اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية لحيويتها، مستفيدة من ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتحسن نمو التجارة الدولية. في هذا الإطار، ترتكز تقديرات الحسابات القومية للمغرب لعام 2017 والتنبؤات لعامي 2018 و2019 على فرضيات حول تطور أسعار المواد الأولية، ونمو حجم التجارة الدولية، وتطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار، كما يلي:

- ارتفاع سعر النفط من 52.8 دولاراً للبرميل خلال عام 2017 إلى 62.3 دولاراً عام 2018 و58.2 دولاراً عام 2019.
- بخصوص المواد الأولية الأخرى، وبعد الانخفاضات المتتالية المسجلة خلال الخمس سنوات الماضية، عرفت أسعارها خلال عام 2017

[12] الفرضيات الأولية تعني ثبات قيم المتغيرات من سنة إلى أخرى.

ارتفاعاً بنسبة 6.8 بالمائة ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 5.6 بالمائة عام 2018 و0.5 بالمائة عام 2019.

- ارتفاع وتيرة نمو حجم التجارة الدولية من 4.9 بالمائة عام 2017 إلى5.1 بالمائة عام 2018 و4.7 بالمائة عام 2019. بذلك، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ارتفاعاً بنسبة 4% عامي 2018 و2019.
- ارتفاع معدل التضخم سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث سيصل معدله إلى 2 بالمائة عامي 2018 و2019 عوضاً عن 1.7 بالمائة عام 2017، أو في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية حيث سيبلغ معدله 5.3 عامي 2018 و2019 عوض عن 4.2 بالمائة عام2017.
- سيواصل الدولار منحاه التصاعدي مقارنة بالعديد من العملات الأجنبية، خاصة اليورو، الذي ستستقر قيمته مقابل الدولار في حدود 1.18 عامي 2018 و2019. وبذلك سيعرف سعر الصرف الاسمي للدرهم المغربي استقراراً خلال هذه الفترة[13].

2.2.3. الفرضيات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الوطنية

القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد المغربي، حيث يتأثر بالظروف المناخية وتذبذبات التساقطات المطرية من عام إلى آخر. فإنتاج القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر متغيراً خارجياً في النموذج، حيث تم افتراض ارتباط حجم إنتاج هذا القطاع أساساً بالإنتاج الزراعي، خاصة إنتاج القمح والإنتاج الحيواني خلال الموسم الفلاحي باعتماد معادلة الانحدار الخطي بين هذه المتغيرات (الجدول رقم 7).

بخصوص فرضية الإنتاج الزراعي لعام 2017، تتوفر حالياً بيانات حول إنتاج القمح، الذي بلغ 100 مليون قنطار عوضاً عن 50 مليون قنطار عام 2016، بارتفاع بنسبة 100 بالمائة، نتيجة لظروف مناخية ملائمة، ساهمت أيضا

[13] اعتمد المغرب آلية جديدة لسعر صرف المبني على سلة من العملات أهمها اليورو والدولار، حيث وسع النظام الجديد، الهادف إلى المحافظة على القدرة التنافسية للمغرب وتوفير احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، نطاق تداول الدرهم مقابل العملات الصعبة إلى 2.5 بالمئة صعودا وهبوطاً من سعر مرجعي، مقارنة مع النطاق السابق البالغ 0.3 بالمئة.

بارتفاع مردودية إنتاج المزروعات الأخرى. بناء على ذلك، يقدر نمو إنتاج القطاع الأولي بنسبة 14.5 بالمائة بالأسعار الثابتة عام 2017، مما ساهم في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بفرضية إنتاج القطاع الأولي عام 2018، تم اعتماد التقديرات الأولية للموسم الزراعي التي تحدد الإنتاج بحوالي 90 مليون قنطار من القمح خلال الموسم الزراعي لعام 2018، ليفرز تراجعاً طفيفاً في القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 2.6 بالمائة. فيما يتعلق بعام 2019، تم اعتماد سيناريو متوسط للإنتاج الزراعي مما سيؤدي إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الأولي بحوالي 5.7 بالمائة.

من جهة أخرى، وضعت فرضيات حول متغيرات الموازنة العامة للحكومة، منها نفقات الاستثمار الحكومي ونفقات الأجور ونفقات السلع والخدمات ونفقات الدعم الذي توفره الحكومة للتحكم في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (الطاقة والمواد الغذائية). في هذا الإطار، تقدر فرضيات مالية الحكومة بناء على بيانات الموازنة العامة لعام 2018[14] بما يلي:

- تراجع نفقات الاستثمار الحكومي بنسبة 11.4 بالمائة عام 2017 وارتفاعها بنسبة 8.4 بالمائة عام 2018.
- ارتفاع طفيف لنفقات الأجور والرواتب بنسبة 2.3 بالمائة عام 2017 و2.1 بالمائة عام 2018.
- ارتفاع نفقات السلع والخدمات (دون احتساب الأجور) بنسبة 11 بالمائة عام 2017 و8.2 بالمائة عام 2018.
- زيادة نفقات الدعم بنسبة 3.9 بالمائة عام 2017 وتراجعها بنسبة 6.3 بالمائة عام 2018.

[14] تجدر الإشارة إلى أنه في حالة التنبؤات الاقتصادية التي تستخدم كإطار لإعداد الموازنة العامة للحكومة لعام 2019 ، تعتمد الفرضيات نهج نفس سياسة مالية الحكومة للعام الجاري، فيما يتعلق بنفقات الاستثمار والأجور والسلع والخدمات ونفقات الدعم.

الجدول رقم (3): المعادلات لتقدير أهم الفرضيات

أهم الفرضيات	المعادلة	المتغيرات
انتاج القطاع الأولي (y) بالأسعار الثابتة	Log(Y)=0.94*Log(x1)+0.33*Log(x2)-0.01*d-0.32 t-statistic (9.76) (7.95) (-0.21) (-0.39) ، R^2=0.91	x1:الإنتاج الحيواني x2:إنتاج القمح d : متغير وهمي يمثل سنوات نقص التساقطات المطرية
استثمار في البناء (y)	Log(Y)=1.46*Log(x)– 3.74 t-statistic (12.6) (-3.56) ،R2=0.87	x:المساحة المبنية
استثمار في التجهيزات (y)	Log(Y)=1.17*Log(x)-4.0 t-statistic (33.0) (-10.1) ، R^2=0.98	x:الناتج المحلي للعام الماضي
حجم الطلب العالمي الموجه للمغرب	$W=\sum\alpha_i*m_i$	m_i: نمو الواردات للشريك التجاري (i)[15] α_i: حصة صادرات المغرب إلى الشريك (i) في إجمالي الصادرات المغربية.
الصادرات من المنتج (i)	$Yi=\beta_i*w$	B_i: مرونة الصادرات على الطلب الموجه للمغرب
سعر الصرف الاسمي	$Y=0.60X_1+0.40X_2$	X_1: سعر صرف الدرهم مقابل اليورو X_2: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار

[15] يتم تقدير نمو حجم الطلب العالمي الموجه للمغرب بمتوسط نمو واردات أهم الشركاء الاقتصاديين مرجحاً بحصص (α_i) كل شريك في إجمالي الصادرات المغربية.

3.2.3. احتساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام النموذج

تُدرج الفرضيات في النموذج بصفة متتالية، حيث يتم احتساب توازن العرض والطلب الإجماليين بعد كل فرضية لتقييم أثرها على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 ومكوناته بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية، وحسب طرق الانفاق والإنتاج والدخل.

بعد إدراج الفرضيات تتم مقارنة النتائج على المستوى الجزئي والكلي للاقتصاد ومدى تناسق البيانات مع السياسات الاقتصادية المتبعة. بالنسبة لعامي 2018 و2019، تم إدخال الفرضيات بنفس الطريقة لإعداد توازن العرض والاستخدام الكلي، الذي يفرز الناتج المحلي الإجمالي المتطابق مع الفرضيات المعتمدة. يُبين الجدول التالي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 والتنبؤات لعامي 2018 و2019.

جدول رقم (4): تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)

(بالمائة)

القطاعات	2015	2016	*2017	*2018	*2019
القطاع الأولي (ضمنه الزراعة)	11.6	11.3-	12.8	2.6-	5.7-
القطاع الثانوي (الصناعات والطاقة والبناء)	1.8	1.3	3.7	3.8	3.0
قطاع الأنشطة الخدمية	1.6	2.6	2.4	3.7	3.1
صافي الضرائب	18.1	8.5	6.5	6.4	7.3
الناتج المحلي الإجمالي	**4.5**	**1.2**	**4.5**	**3.3**	**2.5**

(1): بيانات الفترة 2015-2016 الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية.

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

يتضح من خلال النتائج، أن النمو الاقتصادي في المغرب، رغم إنجاز مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية في الصناعات التحويلية والتشييد والسياحة، لايزال يتأثر بتطور إنتاج القطاع الزراعي الذي يعرف تذبذبات نتيجة تأثره بالظروف المناخية. فالقطاع الأولي يمثل 12.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ويساهم بحوالي 40 بالمائة في العمالة. بلغ نمو القطاع الأولي بنسبة 12.8 بالمائة عام 2017 قبل أن يسجل تراجعاً بنسبة 2.6 بالمائة عام 2018 و5.7 عام 2019. من جهة أخرى، من المتوقع أن يسجل القطاع الثانوي تحسناً في نموه، منتقلاً من 1.3 بالمائة عام 2016 إلى 3.7 بالمائة عام 2017 و3.8 بالمائة عام 2018، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي الموجه إلى معظم فروع الصناعات التحويلية[16] والمعادن خاصة الفوسفات. بخصوص قطاع الخدمات، من المنتظر أن تعرف تحسناً بنسبة 2.4 بالمائة و3.7 بالمائة خلال عامي 2017 و2018 على التوالي. كمحصلة لهذه التطورات، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 بالمائة عام 2017 وبنسبة 3.3 بالمائة في عام 2017، و2.5 بالمائة كسيناريو متوسط للنمو في عام 2019.بخصوص التضخم، من المتوقع أن يستمر نمو المستوى العام للأسعار، المحتسب بمخفض الناتج المحلي الإجمالي، حيث سينتقل من 1 بالمائة عام 2017 إلى 1.4 بالمائة عام 2018 وإلى 1.9 بالمائة عام 2019. تبقى هذه المستويات من التضخم أقل من المعدلات المسجلة في الدول الصاعدة والنامية التي تبلغ في المتوسط حوالي 4.6 بالمائة[17] . يعزى هذا التحكم في التضخم في المغرب إلى أهمية السياسة النقدية المتبعة لاستهداف التضخم، إضافة إلى استمرار نهج سياسة الدعم التي توفره الحكومة لضبط نمو مؤشر أسعار المستهلكين، سيعرف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تحسناً في نموه خلال عامي 2017 و2018 بحوالي 5.5 بالمائة و4.6 بالمائة على التوالي، عوضاً عن 2.8 بالمائة عام 2016.

16 صناعات السيارات والصناعات الغذائية وصناعات النسيج والالبسة والصناعات الالكترونية

17 حسب آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي-إبريل 2018.

جدول رقم (5): تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

القطاعات	2015	2016	*2017	*2018	*2019
القطاع الأولي (ضمنه الزراعة)	124799	122187	138053	137290	134071
القطاع الثانوي (الصناعات والطاقة والبناء)	257795	264729	280015	295277	309454
قطاع الأنشطة الخدمية	491456	509078	524350	551126	580358
صافي الضرائب	113971	120125	129855	139075	148949
الناتج المحلي الإجمالي	**988021**	**1016119**	**1072273**	**1122768**	**1172833**

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

- **مكونات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) حسب طريقة الإنفاق**

بناء على الفرضيات المعتمدة في التنبؤات، سيعرف استهلاك الأسر[18] المقيمة تحسنا بوتيرة 2.9 بالمائة خلال عامي 2018 و2019 على التوالي مقابل 3.5 بالمائة لعام 2017. من جهته، سيعرف حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 5.3 بالمائة عام 2018 و5.1 بالمائة عام 2019. أما التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، فقد سجل نمواً متواضعاً خلال عام 2017 بنسبة 1.4 بالمائة عوضاً عن 9.3 بالمائة عام 2016. كما يتوقع أن يحقق ارتفاعاً بنسبة 3.1 بالمائة عام 2018 و4.5 بالمائة عام 2019.على مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات تحسنا في وتيرة نموه ليسجل زيادة بنسبة 4.3 بالمائة خلال عام 2018 و3.2 بالمائة عام 2019، في حين سيسجل حجم الواردات ارتفاعا بوتيرة أقل تقدر بنسبة 2 بالمائة عام 2018 و3.4 بالمائة عام 2019. بالأسعار الجارية، بلغ نمو الصادرات من السلع والخدمات نسبة 9 بالمائة عام 2017، مستفيدة من مواصلة تحسن

[18] تختلف مرونة استهلاك الأسر بالنسبة للدخل حسب نوع المنتج، حيث تتراوح بين 0.3 و0.8.

مبيعات الصناعات التحويلية، خاصة صناعة السيارات والصناعات الغذائية، والفوسفات ومشتقاته. من جهتها، عرفت الواردات من السلع والخدمات زيادة بوتيرة 8.7 بالمائة عام 2017 ويتوقع ان تنمو بنحو 3.5 بالمائة عام 2018.

جدول رقم (6): تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (بالأسعار الثابتة)

بنود الإنفاق	2015	2016	*2017	*2018	*2019
استهلاك الأسر المقيمة	2.2	3.4	3.5	2.9	2.8
استهلاك الإدارة العامة	2.4	2.1	6.0	5.3	5.1
التكوين الخام لرأس المال الثابت	0.2	9.3	1.4	3.1	4.5
صادرات السلع والخدمات	5.5	5.1	8.9	4.3	3.2
واردات السلع والخدمات	1.1-	15.4	4.2	2.0	3.4
الناتج المحلي الإجمالي	**4.5**	**1.2**	**4.5**	**3.3**	**2.5**

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

جدول رقم (7): مساهمة بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(عدد نقط النمو)

بنود الإنفاق	2015	2016	*2017	*2018	*2019
استهلاك الأسر المقيمة	1.3	2.0	2.1	1.7	1.6
استهلاك الإدارة العامة	0.5	0.4	1.2	1.0	1.0
التكوين الخام لرأس المال الثابت	0.1	2.6	0.4	0.9	1.3
تغير المخزون	0.2	0.9	0.3-	1.0-	1.1-
صادرات السلع والخدمات	1.9	1.8	3.1	1.6	1.2
واردات السلع والخدمات	0.5	6.5-	1.9-	0.9-	1.6-
نمو الناتج المحلي الإجمالي	**4.5**	**1.2**	**4.5**	**3.3**	**2.5**

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

بناءً على وتيرة النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2018، سيعرف استهلاك الأسر المقيمة تراجعاً لمساهمته في النمو من 2.1 نقطة عام 2017 إلى 1.7 نقطة عام 2018، كما أن مساهمة استهلاك الإدارات العمومية ستنخفض من 1.2 نقطة عام 2017 إلى نقطة واحدة عام 2018. أما التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، فإنه سيساهم بحوالي 0.9 نقطة في النمو عام 2018 عوضاً عن 0.4 نقطة عام 2017. من جهتها، ستتراجع مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في النمو من 3.1 نقطة عام 2017 إلى 1.6 نقطة عام 2018، في حين ستنتقل مساهمة الواردات من السلع والخدمات من 1.9 نقطة في النمو الاقتصادي عام 2017 إلى 0.9 نقطة عام 2018.

جدول رقم (8): تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليون درهم)

بنود الإنفاق	2015	2016	*2017	*2018	*2019
استهلاك الأسر المقيمة	568292	588651	619261	647128	667189
استهلاك الإدارة العامة	190450	195598	210072	223727	233123
التكوين الخام لرأس المال الثابت	280271	306910	318573	333864	353896
تغير المخزون	24072	29014	36405	29344	42037
صادرات السلع والخدمات	343807	356559	388649	406916	428482
واردات السلع والخدمات	418871	460613	500686	518210	551894
الناتج المحلي الإجمالي	**988021**	**1016119**	**1072273**	**1122768**	**1172833**

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

3.3. حساب الادخار -الاستثمار الإجمالي

يُبين حساب "الادخار – الاستثمار" محصلة لفجوة الموارد المحلية التي تعادل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. بناء على السيناريو المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، سيعرف الدخل الوطني الإجمالي المتاح نمواً بنسبة 5.4 بالمائة عام 2017 و4.4 بالمائة علم 2018 و4.1 بالمائة عام 2019، في حين سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني (بالأسعار الجارية) ارتفاعاً بوتيرة أعلى تناهز 5.7 بالمائة عام 2017 و5 بالمائة عام 2018. بناء على ذلك، سيتقلص معدل الادخار القومي إلى حوالي 28.6 بالمائة و28.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2017 و2018 على التوالي عوضاً عن 28.8 بالمائة عام 2016.

أخذاً بالاعتبار مستوى الاستثمار الإجمالي الذي يمثل33.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 و32.3 بالمائة عام 2018، سيسجل العجز بين الادخار والاستثمار ارتفاعاً طفيفاً، منتقلاً من 4.3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2016 إلى 4.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، قبل أن يتراجع إلى 4.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. بخصوص عام 2019، من المتوقع أن يرتفع عجز التمويل إلى 5.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إلى تحسن في الاستثمار الإجمالي الذي يمثل 33.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين سيمثل الادخار القومي حصة 28.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019. من المتوقع أن يتم تمويل هذا العجز بالتدفقات المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين العام الخارجي للمملكة المغربية.

جدول رقم (9): تنبؤات حساب "الإدخار- الإستثمار" الإجمالي

البنود	2015	2016	*2017	*2018	*2019
الادخار القومي	28.8	28.8	28.6	28.3	28.7
الاستثمار الإجمالي	30.8	33.1	33.1	32.3	33.8
رصيد التمويل (حصة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2.0-**	**4.3-**	**4.6-**	**4.2-**	**5.1-**

(*): تقديرات لعام 2017 وتنبؤات الحسابات القومية لعامي 2018 و2019.

4.3. مقارنة تنبؤات النمو الاقتصادي للدراسة مع توقعات بعض المؤسسات الوطنية والدولية

ترتكز التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية على الفرضيات المعتمدة وعلى النماذج الاقتصادية المستخدمة لإعدادها. على هذا الأساس، فإن الاختلاف في مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي مثلاً، يرتبط بدقة الفرضيات ومدى عكسها لتطور الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة قيد الدراسة. يقدم الجدول التالي مقارنة لتنبؤات النمو الاقتصادي للمغرب خلال عامي 2018 و2019.

جدول رقم (10): مقارنة تنبؤات نمو الاقتصاد المغربي الصادرة من بعض المؤسسات الوطنية والدولية[19]

(بالمائة)

المؤسسة	2017	2018	2019
صندوق النقد الدولي	**4.2**	**3.1**	**4.0**
البنك الدولي	**4.1**	**3.1**	**3.2**
صندوق النقد العربي	**4.1**	**3.0**	**3.6**
وزارة المالية- المغرب	**4.6**	**3.2**	**-**
المندوبية السامية للتخطيط- المغرب	**4.0**	**2.9**	**-**
تنبؤات هذه الدراسة	**4.5**	**3.3**	**2.5**

المصادر: آفاق الاقتصاد العالمي -إبريل 2018، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (يناير 2018). وتوقعات وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط في المغرب.

يتضح من خلال الجدول أن هناك تقارب بين تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 لهذه الدراسة مع تقديرات وزارة المالية، الذي يمكن تفسيره بالتطورات الجيدة التي عرفتها معظم الأنشطة الاقتصادية في المغرب خلال 2017. بخصوص عام 2018، تعتبر تنبؤات الدراسة أقل تفاوتاً مع معدلات النمو المتوقعة لباقي المؤسسات. بخصوص التنبؤات لعام 2019، يعزى الفارق في معدلات النمو الاقتصادي إلى اعتماد الدراسة على سيناريو متوسط للإنتاج الزراعي في عام 2019، الذي سيفرز تراجعاً في نمو القيمة

[19] مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

المضافة للقطاع الأولي بنحو 5.7 بالمائة، مما سيؤدي إلى استقرار نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في حدود 2.5 بالمائة.

5.3. محاكاة آثار بعض التدابير والسياسات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي

من مزايا النمذجة الاقتصادية بصفة عامة، أنها تمكن من تقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية والتدابير على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى. في هذا الصدد، صُمم نموذج المدخلات-المخرجات بناءً على مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بمتغيرات المحيط الاقتصادي الدولي، وتطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، حيث أن تغير أحد الفرضيات يؤدي إلى تغير في السيناريو الأساسي لتنبؤات الحسابات القومية. على سبيل المثال، تم إعداد محاكاة آثار اعتماد الفرضيات التالية:

أ. ارتفاع متوسط سعر النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2018 إلى 80 دولار للبرميل[20]، وأثره على النمو الاقتصادي في المغرب.
ب. رفع الدعم الذي توفره الحكومة عن بعض المواد الأساسية للمستهلكين.

بخصوص تقييم أثار ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي، نشير إلى أن المغرب يستورد احتياجاته من النفط من الأسواق الدولية، وإذا اعتمدنا فرضية ارتفاع متوسط سعر النفط إلى 80 دولار للبرميل خلال عام 2018، وعدم الزيادة في نفقات الدعم، فإن نتائج محاكاة هذه الفرضية باستخدام "نموذج المدخلات-المخرجات" تُبين ارتفاع معدل التضخم (المقاس بمخفض الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة) إلى حوالي 6 بالمائة عوضاً عن 2 بالمائة في السيناريو الأساسي. فارتفاع سعر النفط من 50 دولاراً للبرميل المقدرة لعام 2017 إلى 80 دولار للبرميل ونظراً أن المغرب يطبق سياسة مقايسة أسعار المحروقات مع الأسعار العالمية، فإن تكاليف الإنتاج سترتفع، وسينتج عنها ضغوطات تضخمية مما سيؤثر على الطلب

[20] عوض متوسط السعر المتوقع من قبل صندوق النقد الدولي في 49 دولار للبرميل والذي اعتمد في فرضيات سيناريو الأساسي.

الكلي، الذي سيؤدي بدوره إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي نقطة مئوية.

فيما يتعلق بمحاكاة رفع الدعم الحكومي عن أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (المواد النفطية والغاز المنزلي وبعض المواد الغذائية...)، تبين نتائج فرضية حذف الدعم لهذه المواد خلال عام 2018، ارتفاعاً لمعدل التضخم (المقاس بمخفض الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة) بنسبة 4.1 بالمائة عوضاً عن 2 بالمائة في السيناريو الأساسي، إضافة إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 2 بالمائة خلال عام 2018 عوضاً عن 2.8 بالمائة في السيناريو الأساسي.

رابعاً: خلاصة واستنتاجات

تتطلب تنبؤات الحسابات القومية خبرات في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وفي النمذجة الاقتصادية وتحليل دورة الأعمال (الرصد المنتظم لتطور الأنشطة القطاعية)، إضافة إلى توفير قواعد الإحصاءات وتحديثها بصفة دورية. كما تستوجب كذلك متابعة المستجدات في الأدلة الإحصائية والمعايير الدولية لإدراجها في النماذج المستخدمة في التنبؤات.

تساعد تنبؤات الحسابات القومية السنوية على إعداد إطار للاقتصاد الكلي، حيث يتم إضافة تقديرات لمؤشرات ميزان المدفوعات، وإحصاءات النقد والائتمان، والدين العام الخارجي، ومستويات الاحتياطي الأجنبي، المتطابقة مع السيناريو المعتمد في الناتج المحلي الإجمالي. من جانب آخر، يستخدم نموذج المدخلات – المخرجات لتقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية والتطورات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الدولي. من مزايا هذا النموذج الاتساق في جميع البيانات الإحصائية المتاحة وتحديد الآثار الاقتصادية والمالية للسياسات الاقتصادية على المدى القصير. وهو أيضا أداة هامة لإدخال بعض جوانب النمذجة وزيادة الوعي بخصائص الاقتصاد الوطني. يتم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في عدد من البلدان النامية وبعض الدول المتقدمة.

بغرض التوسع في التحليل الاقتصادي، يُمكن إضافة جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة في نموذج المدخلات والمخرجات، لتحديد تنبؤات حسابات المتعاملين المؤسساتيين (الشركات والأسر والإدارة العامة) ومساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي. يمكن كذلك إضافة جدول الحسابات المالية في النموذج لإعداد تنبؤات حسابات المالية للمتعاملين الاقتصاديين من خلال تغيرات في الأصول والخصوم المالية خلال العام.

تعتبر تنبؤات الحسابات القومية السنوية، من خلال تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وحساب الادخار والاستثمار، منطلق لإعداد التقارير حول آفاق الاقتصاد الوطني الذي "يقدم تحليلاً لمؤشرات الحسابات القومية وبيانات النُظم الإحصائية الأخرى، خاصة تنبؤات الإحصاءات ميزان المدفوعات ومالية الحكومة والبيانات النقدية والمالية. تساعد هذه المنهجية في تقييم آثار السياسات الاقتصادية المعتمدة وتناسقها، إضافة إلى فهم ارتباطات القطاع الحقيقي للاقتصاد مع القطاع المالي والنقدي. يُمكن إعداد تقرير آفاق الاقتصاد الوطني مرتين كل عام، حيث يقدم التقرير الأول التنبؤات الاقتصادية الاستشرافية لاستخدامها في أعمال إعداد الموازنة العامة للحكومة، خاصة فرضيات النمو الاقتصادي المستهدف ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة، كما يمكن أن يحتوي التقرير على التطورات الاقتصادية الدولية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته للعام الجاري وللعام المقبل ومحاكاة آثار بعض السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

بعد اعتماد الموازنة العامة للحكومة، خاصة تحديد حجم النفقات الحكومية في مجال الاستثمار والاستهلاك والأجور ونفقات دعم الأسعار، يمكن إعداد تحديث للفرضيات المتعلقة بالمالية العامة في النموذج، إضافة إلى المستجدات في نشاط القطاعات الاقتصادية، والتطورات الاقتصادية والمالية الدولية، تستخدم في التحديث التنبؤات الاقتصادية السابقة ونشرها في تقرير آفاق الاقتصاد الوطني بنفس المنهجية المعتمدة.

بناء على ما تقدم، فإن تنبؤات الحسابات القومية تعتبر أساس لإعداد الإطار الاقتصادي الكلي التي ترتكز عليه الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية على المدى المتوسط، فيما يتعلق بالمعدلات المستهدفة للنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وغيرها من المؤشرات الكلية. تستخدم مجموعة من النماذج الاقتصادية، إلى جانب نموذج المدخلات والمخرجات في التحليل الاقتصادي

وتقييم السياسات الحكومية، منها النماذج القياسية ونماذج التوازن العام الحسابي ومجموعة من التقنيات والمنهجيات للتحليل الكمي للبيانات الإحصائية.

الملاحق

البيانات المدرجة في النموذج: بيانات الجداول المكونة لمصفوفة العرض والاستخدام لعام 2016

- **الملحق رقم (1): الإنتاج حسب القطاعات والمنتجات عام 2016**

(مليون درهم)

الترتيب	القطاع / المنتج	القطاع الأولي	الصناعات الاستخراجية	صناعات المنتجات الغذائية	صناعة المنسوجات والجلد	صناعة الخشب والورق والطباعة	الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية	صناعة المعدن ومواد التجهيز	التشييد والبناء	التجارة	الفندقة والإقامة	النقل والبريد والاتصالات	الوساطة المالية والتأمين	الإدارة العامة	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى	جملة الإنتاج حسب المواد
		Primary sector	Mining	Manufacture of Food products	Manufacture of Textiles and Leather	Manufacture of wood and paper	Manufacture of chemical and semi-chemical	Manufacture of fabricated metal and equipment	Construction	Trade and reperation	Accommodation and food	Transport, Poste and communications	Financial and insurance activities	Public administration	Other non financial services	
1	القطاع الأولي	170452		1192		1			2					927		172574
2	الصناعات الاستخراجية		28276	21				533								28830
3	صناعة المنتجات الغذائية	5612		167940		21	309	2		2190	381					176455
4	صناعة المنسوجات والجلد				58478	8	647	207		68						59408
5	صناعة الخشب والورق والطباعة			32	4	13733	415	553		114				22	34	14907
6	الطاقة والماء	826							262	2597					3	44213
7	الصناعة الكيميائية وشبه كيميائية	1557		754	150	210	60953	464		753				20		64861
8	صناعة المعدن ومواد التجهيز		38	90	184	256	1666	164405	72	3240				32	9	169992
9	التشييد والبناء		16	14	5	14	103	64	133011	1644	68	453			3	135738
10	التجارة	28	31	1988	248	150	2391	2445	377	108808	210	403	228	660	1061	119028
11	الفندقة والإقامة			452				0	0	365	33983	149			187	35136
12	النقل والبريد والاتصالات			10				1	51	744	637	102494		723	38	104698
13	الوساطة المالية والتأمين							0					69718	5		69723
14	الإدارة العامة							0						115856		115856
15	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى	65	702	2342	159	548	2480	2514	1079	4035	475	498	282	13140	242816	271150
	الإنتاج حسب القطاعات Output by branch of activity	178540	29063	174835	59228	14941	68964	171188	134854	124558	35754	103997	70228	131385	244151	1582569

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المملكة المغربية.

- **الملحق رقم (2): الاستهلاك الوسيط حسب القطاعات والمنتجات لعام 2016**

(مليون درهم)

الترتيب	القطاع / المنتج	القطاع الأولي	الصناعات الاستخراجية	صناعات المنتجات الغذائية	صناعة المنسوجات والجلد	صناعة الخشب والورق والطباعة	الطاقة والماء	الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية	صناعة المعادن ومواد التجهيز	التشييد والبناء	التجارة	الفندقة والأكل	النقل والبريد والاتصالات	الوساطة المالية والتأمين	الإدارة العامة	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى	جملة الطلب الوسيط
	المنتج / القطاع	Primary sector	Mining	Manufacture of Food products	Manufacture of Textiles and Leather	Manufacture of wood and paper	Energy and Water	Manufacture of chemical and semi-chemical	Manufacture of fabricated metal and equipment	Construction	Trade and repearation	Accommodation and food	Transport, Poste and communications	Financial and insurance activities	Public administration	Other non financial services	
1	القطاع الأولي	25151	0	76165	722	1009	0	1771	156	28	2133	1930	78	0	155	344	**109642**
2	الصناعات الاستخراجية	0	151	117	10	17	7265	18767	3816	3775	115	5	5	0	816	7	**34866**
3	صناعة المنتجات الغذائية	16023	0	22429	102	2	0	68	6	0	1239	6799	78	0	849	356	**47951**
4	صناعة المنسوجات والجلد	144	39	97	31655	118	2	240	783	36	207	67	45	0	1036	279	**34748**
5	صناعة الخشب والورق والطباعة	59	167	3055	1422	5312	49	782	3169	6236	1989	107	395	791	992	2207	**26732**
6	الطاقة والماء	5617	3129	3444	874	249	2901	1505	7466	4180	5944	1047	16836	545	7783	3157	**64677**
7	الصناعة الكيميائية وشبه كيميائية	5779	798	4987	3971	980	258	18780	9161	3684	7093	255	692	0	1314	3098	**60850**
8	صناعة المعادن ومواد التجهيز	411	816	2699	1323	373	1852	885	79870	52453	8446	281	6011	8	1443	3274	**160145**
9	التشييد والبناء	380	27	152	55	14	296	57	437	50	649	24	247	562	1180	617	**4747**
10	التجارة	98	0	0	0	0	0	0	0	51	201	3	607	0	3720	307	**4987**
11	الفندقة والأكل	9	15	52	54	14	14	110	250	11	129	193	830	1417	4294	696	**8088**
12	النقل والبريد والاتصالات	1434	1743	1410	252	152	179	413	1256	313	3805	103	4073	1489	3767	2123	**22512**
13	الوساطة المالية والتأمين	797	233	1071	586	198	1796	452	2376	3710	4280	832	2362	9865	2637	8968	**40163**
14	الإدارة العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
15	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى	451	800	3012	1054	556	1363	1395	4993	2079	7766	1637	13391	7496	8488	11985	**66466**
	جملة المدخلات الأولية	56353	7918	118690	42080	8994	15975	45225	113739	76606	43996	13283	45650	22173	38474	37418	686574

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المملكة المغربية.

- **الملحق رقم (3): القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها لعام 2016**

(مليون درهم) القطاع / الب	القطاع الأولي Primary sector	الصناعات الاستخراجية Mining	صناعات المنتجات الغذائية Manufacture of Food products	صناعات المنسوجات والجلد Manufacture of Textiles and Leather	صناعة الخشب والورق والطباعة Manufacture of wood and paper	الطاقة والماء Energy and Water	الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية Manufacture of chemical and semi-chemical	صناعة المعادن ومواد التجهيز Manufacture of fabricated metal and equipment	التشييد والبناء Construction	التجارة Trade and repearation	الفنادق والإقامة Accommodation and food	النقل والبريد والاتصالات Transport, Poste and communications	الوساطة المالية والتأمين Financial and insurance activities	الإدارة العامة Public administration	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى Other non financial services	جملة القيمة المضافة وتوزيعها
القيمة المضافة	122,187	21,145	56,145	17,148	5,947	24,908	23,739	57,449	58,249	80,591	22,471	58,347	48,055	92,911	206,733	895,994
الأجور	19829	3622	13259	7812	2333	10430	16728	21482	21366	24926	9779	18891	15883	78328	92350	352,114
الضرائب على الإنتاج	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1017	478	138	1,642
الإعانات على الإنتاج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-57	662	20	625
فائض التشغيل الخام	106249	17523	42886	9336	3614	14478	8011	35967	36883	55655	12692	39456	31212	13443	114225	541,613

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المملكة المغربية.

- **الملحق رقم (4): الطلب النهائي لعام 2016 حسب المنتجات**

الترتيب	(مليون درهم) المخرجات / المدخلات	الاستهلاك النهائي للأسر والأفراد household final consumption expenditure	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية government final consumption expenditure	التكوين الرأسمالي الثابت Fixed Capital Formation	التغير في المخزون change in inventories	الصادرات exports	جملة الطلب النهائي حسب المواد total final demand by product
1	القطاع الأولي	88294	1901	3725	5280	20871	120071
2	الصناعات الاستخراجية	389	0	0	-2449	10891	8831
3	صناعة المنتجات الغذائية	161843	0	0	112	27655	189610
4	صناعة المنسوجات والجلد	27447	0	290	4725	38272	70734
5	صناعة الخشب والورق والطباعة	2794	0	628	458	1502	5382
6	الطاقة والماء	59117	0	0	-7195	3479	55401
7	الصناعة الكيميائية وشبه كيميائية	21810	4162	688	10928	37995	75583
8	صناعة المعادن ومواد التجهيز	47437	0	115894	17155	84988	265474
9	التشييد والبناء	4486	0	144761	0	0	149247
10	التجارة	8154	0	0		0	8154
11	الغذاء والإقامة	32256	0	0		134	32390
12	النقل والبريد والاتصالات	64682	0	0		26949	91631
13	الوساطة المالية والتأمين	33735	409	0		1518	35662
14	الإدارة العامة	115856	112447	0		0	228303
15	أنشطة الخدمات غير المالية الأخرى	121791	76679	40924		102305	341699
	إجمالي الطلب النهائي	790091	195598	306910	29014	356559	1678172

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المملكة المغربية..

- **الملحق رقم (5): مؤشرات أخرى في مصفوفة العرض والاستخدام لعام 2016**

(مليون درهم)

الترتيب	المنتجات	الواردات	الضرائب على الواردات	ضريبة القيمة المضافة *	ضرائب أخرى على المنتجات	نفقات الدعم	هوامش التجارة	هوامش النقل
1	القطاع الأولي	25484	2887	471	0	-98	25459	1031
2	الصناعات الاستخراجية	11499	49	438	0	0	1735	1146
3	صناعة المنتجات الغذائية	27592	1463	7767	10778	-4654	17325	835
4	صناعة المنسوجات والجلد	32865	828	3957	0	0	7954	464
5	صناعة الخشب والورق والطباعة	12354	84	593	0	0	3489	639
6	الطاقة والماء	50838	617	9390	18814	-7128	3337	0
7	الصناعة الكيميائية وشبه كيميائية	52843	561	2720	0	0	10369	917
8	صناعة المعادن ومواد التجهيز	198221	2585	11547	3371	0	37546	2354
9	التشييد والبناء			17595	0	0	0	0
10	التجارة			1764	0	0	-107214	0
11	الغذاء والاقامه	2706		2634	0	0		0
12	النقل والبريد والاتصالات	31936		10110	0	0		-32616
13	الوساطة المالية والتأمين	1660		1154	3385	0		-515
14	الإدارة العامــة			0	0	0		0
15	انشطة الخدمات غير المالية الأخرى	12615		5640	10803	0		25745
	المجموع	460613	9074	75780	47151	-11880	0	0

*الضريبة على القيمة المضافة غير المستردة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المملكة المغربية..

- **الملحق رقم (6): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية**

(مليون درهم)

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016					
طريقة الإنتاج		**طريقة الإنفاق**		**طريقة الدخل**	
القيمة المضافة	895994	استهلاك الأسر	790091	الأجور	352114
ضريبة القيمة المضافة	75780	الاستهلاك الحكومي	195598	أرباح الشركات	541613
ضرائب أخرى الصافية من الدعم	44345	التكوين الرأسمالي الثابت	306910	دخل الحكومة	122392
		التغير في المخزون	29014		
		الصادرات	356559		
		الواردات	-460613		
الناتج المحلي الإجمالي	**1016119**	**الناتج المحلي الإجمالي**	**1016119**	**الناتج المحلي الإجمالي**	**1016119**

- **الملحق رقم (7): أهم المعادلات المدرجة في النموذج المدخلات والمخرجات (حالة تطبيقية)**

المجمع	المتغيرات	المعادلة بالأسعار الثابتة	وصف المعادلات
الإنتاج (مصفوفة الإنتاج)	القطاع الزراعي	Log(Y)=0.94*Log(x1)+0.33*Log(x2)-0.01*d- 0.32	أنظر الجدول رقم (3). تستخدم أسعار المنتجات لتقدير الإنتاج بالأسعار الجارية.
	الأنشطة المسوقة	$x_{ij}\ (t+1) = \alpha_{ij} * DG_i(t+1)$	أنظر الصفحة رقم (12)
	الأنشطة غير المسوقة	$P_i = CIi + VA_i$	إنتاج الإدارة العامة، يتم تحديده من خلال نمو الاستهلاك الوسيط، الذي يتبع تطور الإنفاق العام في السلع والخدمات (دون احتساب الرواتب)، ونمو القيمة المضافة (التي تتبع تطور الرواتب في الموازنة العامة للحكومة).
الاستهلاك الوسيط	الأنشطة المسوقة	$CI_{ij}\ (t+1) = \pi_{ij} * X_j(t+1)$	تناسب الواردات الموجهة للاستهلاك الوسيط مع الإنتاج في كل نشاط اقتصادي.
الاستهلاك النهائي	الاستهلاك النهائي	$c\ (t) = e * c(t-1) * \frac{Rt - R(t-1)}{R(t-1)} + c(t-1)$	استخدام مرونة الاستهلاك النهائي مع دخل الأسر (الصفحة رقم 14).
الواردات من السلع والخدمات	للاستهلاك الوسيط	$M_{ij}\ (t+1) = a_{ij} * X_j(t+1)$	تناسب الاستهلاك الوسيط مع الانتاج في كل فرع.
	للاستهلاك النهائي	$M(t) = e * M(t-1) * \frac{Rt - R(t-1)}{R(t-1)} + M(t-1)$	استخدام مرونة الاستهلاك النهائي من الواردات مع دخل الأسر (الصفحة رقم 14).
	للاستثمار	$I(t) = I(t-1) * \beta$	الاستثمار متغير خارجي في النموذج يتم تطبيق نسبة نموه حسب المعادلة المعتمدة (صفحة رقم (14)).
الصادرات من السلع والخدمات	الصادرات من السلع والخدمات	$Yi = \beta_i * w$	تعتبر صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) متغيراً خارجياً في النموذج، يقدر نموها من خلال تقديرات تطور التجارة الخارجية باستخدام مرونة الصادرات بالنسبة للطلب العالمي الموجه للبلد.

خامساً: أهم المراجع

1. Input-Output Model for impact Analysis, Rebecca Bess and Zoe Ambargis. U.S Bureau of Economic Analysis, 2011.

2. System of National Accounts, SNA 2008, United-Nations, 2008.

3. Input–Output Economics: Theory and Applications: Featuring the Asian Economies, Thijs ten Raa, 2013.

4. Exemple de modèle quasi-comptable pour les pays en développement, Blaise LEENHARDT et Gaston OLIVE, 1994.

5. Les modèles appliqués de la macroéconomie, A.Epaulard 1997.

6. Cadre comptable macroéconomique et pays en développement. André MARTENS et Bernard Decaluwé, 1996.

7. Le modèle intersectoriel du Québec: Fonctionnement et applications, Institut de la Statistique du Quebec, CANADA, edition 2017.

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

سلسلة دراسات اقتصادية

الرقم	المؤلف / Author	عنوان الكتاب / Title	Year
1	جمال الدين زروق	تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية	2007
2	جمال الدين زروق وعادل التيجاني	التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية	2007
3	نبيل دحدح	أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون	2007
4	محمد حامد الحاج	دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية	2007
5	مصطفى قاره وآخرون	دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية	2007
6	أحمد الصفتي	مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن	2007
7	محمد حامد الحاج	دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها	2008
8	Ahmad El Safti	Financial Sector Reforms in the Arab Countries	2007
9	ابراهيم عاكوم	أسواق الأوراق المالية العربية : انعكاسات و عبر من الأزمة المالية العالمية	2009
10	جمال الدين زروق وآخرون	تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية	2007
11	جمال الدين زروق وآخرون	أ وضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية	2009
12	أحمد بدوي	الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على جهود الإصلاح المالي	2010
13	أحمد بدوي	القطاع الخاص و السياسة الأقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	2010
14	نبيل دحدح	تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2010
15	حازم الببلاوي	الأختلالات المالية الدولية : نظرة تاريخية تحليلية	2011
16	جمال زروق	التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية	2011
17	أحمد بدوي	مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيز ها	2011
18	أحمد بدوي	برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية	2011
19	جمال الدين زروق	الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية	2011
20	جمال الدين زروق	مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة	2011
21	هبة عبد المنعم	أداء الأقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار	2012
22	جمال قاسم و محمد اسماعيل	تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية	2012
23	أحمد بدوي	مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة	2011
24	ابراهيم الكراسنة	البنوك الاسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات	2013
25	هبة عبد المنعم	ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)	2013
26	ابراهيم الكراسنة	الإطار المفاهيمي لإدارة الإئتمان لدى البنوك	2013
27	أحمد شفيق الشاذلي	الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	2014
28	أحمد بدوي	تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية	2013
29	مصطفى قارة و آخرون	الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية	2013
30	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	2014
31	أحمد شفيق الشاذلي	طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية : تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية	2014
32	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	بطالة الشباب في الدول العربية	2015
33	جمال قاسم	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	2015
34	AMF & European Bank	Joint IFI Needs Assessment on Local Capital Market Development	2015
35	هبة عبد المنعم	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية	2016
36	سفيان قعلول	جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية	2017
37	محمد اسماعيل وجمال قاسم	محددات الاستثمارات الاجنبي المباشر في الدول العربية	2017
38	طارق إسماعيل	بيئة أعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات	2017
39	أحمد شفيق الشاذلي	قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي	2017
40	أمحمد موعش و آخرون	النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية	2017
41	سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي	2017
42	جمال قاسم	قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2017
43	هبة عبد المنعم و محمد إسماعيل	دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية	2018
44	طارق إسماعيل	سياسات الدعم في الدول العربية	2018
45	جلال الدين بن رجب	احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	2018
46	Nouran Youssef	Islamic vs Conventional Capital Markets Performance and Dynamics of Development	2018
47	المصطفى بنتور	حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية	2018
48	هبة عبد المنعم وسفيان قعلول	محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية	2018
49	**أمحمد موعش**	**تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات**	**2018**

- للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي :

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم : 6215000 (9712+)

فاكس رقم : 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني : Publications@amfad.org.ae

- **متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق:** www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND